OFFICE OF THE SPECIAL REPRESENTATIVE OF THE SECRETARY-GENERAL ON
VIOLENCE AGAINST CHILDREN

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٢٠٣٠-٢٠٢١

الاستراتيجية لإنهاء العنف ضد الأطفال

أهداف التنمية المستدامة

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال
ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

استراتيجية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال
ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
لإنهاء العنف ضد الأطفال
٢٠٢٣- ٢٠٣٠

1. المشكلة ---------- 2

2. مقدمة الاستراتيجية ---------- 4

3. الإطار الاستراتيجي ---------- 6

4. الرؤية ---------- 7

5. المعايير المرجعية للإجراءات ---------- 8

1. نهج قائم على حقوق الطفل ---------- 8

مشاركة الطفل ---------- 8

المساواة بين الجنسين ---------- 9

2. خطة التنمية المستدامة ---------- 10

6. الإطار المفاهيمي: البيئة الطبيعية لتنمية الطفل ---------- 10

7. الأهداف ---------- 13

الأهداف الاستراتيجية ---------- 13

الأهداف التنفيذية ---------- 15

8. التدخلات البرنامجية ---------- 17

9. السياقات ذات الأولوية ---------- 20

1. سياق انعدام الأمن ---------- 22

2. نظم العدالة ---------- 24

3. الفضاء الإلكتروني ---------- 26

4. الأطفال المتنقلين ---------- 28

10. تنفيذ الاستراتيجية ---------- 30

منفذي الاستراتيجية ---------- 30

الشراكات ---------- 34

حشد الموارد ---------- 35

التواصل ---------- 36

رصد الأداء وآثاره ---------- 37

1. المشكلة

على الرغم من قِلة البيانات الشاملة، تشير التقديرات العالمية إلى أن أكثر من مليار طفل[1] تتراوح أعمارهم بين العامين وال17 عاماً قد تعرضوا للعنف.[2] يحدث **العنف ضد الأطفال** في كل بلد، ويشمل الثقافة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعليم والدخل والانتماء العرقي والإثني. وغالباً ما يتم التغاضي عن ظاهرة العنف ضد الأطفال اجتماعياً ولا يعاقب عليها القانون سواء كان ذلك في الأسرة أو المدارس أو مؤسسات الرعاية والعدالة البديلة أو مكان العمل أو المجتمع.[3]

وتهيئ **المخاطر العالمية المتزايدة** الظروف لزيادة تعرض الأطفال للعنف. واليوم، يتعرض الأطفال للخطر ليس فقط في الأماكن الطبيعية، ولكن أيضاً عبر الإنترنت. ومع تزايد انعدام الأمن في جميع أنحاء العالم، أصبحت الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، أكثر مهارة في استهداف الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم. وبينما يتوصل العالم ببطء إلى توافق في الآراء حول المخاطر المباشرة التي يشكلها تغير المناخ، هناك القليل من الوعي بآثار الأحداث المناخية القاسية والنزوح القسري على تعرض الأطفال للعنف.

أظهرت دراسات حديثة[4] أن التعرض للعنف، بما في ذلك الإهمال، يمكن أن يؤثر من الناحية الفسيولوجية على نمو دماغ الطفل. ويتسبب العنف الذي يتعرض له الأطفال في **أذى بدني وتنموي وعاطفي وروحي ونفسي طويل الأمد** يمكن أن يحملوه إلى مرحلة البلوغ[5].

إن الآثار السلبية الدائمة للعنف تشمل حالات الصحة العقلية والبدنية والإعاقة الناتجة عن إصابة جسدية وانخفاض المسائل الصحية المتعلقة بنوعية الحياة وانخفاض التحصيل التعليمي وانخفاض مستويات الرفاه الاقتصادي عند دخول مرحلة البلوغ وزيادة خطر التعرض لمزيد من العنف. كما أن التعرض الطويل الأمد قد يجعل الأطفال أكثر عرضة لقبول العنف وأن يصبحوا عدوانيين أو يظهرون سلوكاً عدوانياً بأنفسهم. [6] وتشمل عواقب العنف ضد الأطفال ليس فقط أذى كبيراً للطفل، ولكن ايضاً **تكاليف عالية على الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.**

---

[1] تعريف الطفل وفقاً للمادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة. الجمعية العامة، اتفاقية حقوق الطفل نوفمبر/تشرين الثاني 1989، الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 1577 رقم 27531

[1] سوزان هيليس وآخرون، "الانتشار العالمي للعنف ضد الأطفال خلال السنة الماضية: استعراض منهجي والتقديرات الأدنى"، طب الأطفال، المجلد 137، العدد 3 (مارس 2016).

[1] انظر باولو سيرجيو بينيرو، التقرير العالمي عن العنف ضد الأطفال، (نيويورك، الدراسة التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، 2006)، تقرير مشترك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال بشأن منع العنف ضد الأطفال والتصدي له في إطار قضاء الأحداث (A/HRC/21/25).

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف) وجهٌ مألوف: العنف في حياة الأطفال والمراهقين (2017).

[1] المرجع نفسه، وبيسيل فان دير كولك، الهيئة تحافظ على النتيجة (لندن، بينجوين، 2014)

[1] ماكسفيلد ووبدوم، "دورة العنف: إعادة النظر بعد 6 سنوات"، طب الأطفال والمراهقين، المجلد 150، العدد 4 (أبريل 1996)، كوينراد دي بير، "الحق في الحماية: إنهاء العنف ضد الأطفال" (قرى الأطفال الدولية لمنظمة SOS، إنسبروك، النمسا، 2017)؛ Psychiatric Times، "من الضحية إلى الجاني"، المجلد 24، العدد 7 (يونيو 2007)، مشيرة إلى "دورة العنف" وكيف "العنف يولد العنف"؛ شواي فونج لام وآخرون، "هل سيصبح الضحايا جناة أو العكس؟ تحليل متقاطع للعنف المدرسي"، مجلة علم نفس الطفل غير الطبيعي، المجلد 46، العدد 3 (2017)؛ منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي لأوروبا، جامعة برمنجهام والوكالة الألمانية للتعاون التقني، "دورات العنف: العلاقة بين إساءة معاملة الأطفال وخطر أن يصبحوا فيما بعد ضحايا للعنف أو مرتكبيه: حقائق رئيسية"، وثيقة EUR/07/50631214؛ أنو مانشيكانتي غوميز، "اختبار فرضية دورة العنف: إساءة معاملة الأطفال والعنف في سن المراهقة كعوامل تنبؤ بالعنف ضد الشريك في مرحلة الشباب"، الشباب والمجتمع، المجلد 43، العدد 1 (2011).

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا تزال الدول الأعضاء تواجه عدداً من التحديات في مجال الحماية الفعالة للأطفال من العنف. وهناك حاجة إلى مزيد من المعرفة والفهم للعنف ضد الأطفال كما يظهر في مختلف الظواهر وإلى فهم أفضل لأثره على الأطفال والمجتمع. **إن الوعي بأن العنف الخطير ضد الأطفال جريمة أمر بالغ الأهمية لوضع حد للإفلات من العقاب**. كما يمهّد هذا الوعي الطريق لاستجابات قانونية وسياسية ومسسية وتشغيلية أكثر فعالية.

> **بدون اتخاذ إجراءات فورية وجريئة، يمكن للعنف ضد الأطفال أن يكلف العالم أجياله المقبلة.**

2.مقدمة الاستراتيجية

افي عام 2006، كشفت دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال[7] عن مدى تأثر الأطفال بالعنف، بما في ذلك في البيئات المصممة لدعم نموهم وضمان حمايتهم. ولتعزيز نشر نتائج الدراسة وضمان دعم تنفيذ توصياتها، عينت الجمعية العامة في عام 2008 **ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف ضد الأطفال.** وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، تواصل الممثلة الخاصة للأمين العام القيام بدور رئيسي باعتبارها مدافعة عالمية مستقلة من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

من خلال اعتماد استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية،[8] أصدر المجتمع الدولي مجموعة جديدة من المعايير الدولية تسلط الضوء على الدور الرئيسي لنظم العدالة في منع العنف ضد الأطفال والتصدي له. ومن خلال هذا القرار، اكتسب **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** ولاية أقوى لدعم الدول الأعضاء في هذا الصدد. ومنذ ذلك الحين، قام المكتب بتوسيع نطاق عمله في مجال إنهاء العنف ضد الأطفال عبر ركائز تدخله الثلاث: البحوث، والعمل الخاص بوضع القواعد والمعايير، وتقديم المساعدة الفنية. [9]

وتنبع هذه الاستراتيجية من تفاني كل من مكتب الممثلة الخاصة **للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة** المعني بالمخدرات والجريمة في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال. حيث إن زيادة سلامة الأطفال ورفاههم هدف طموح. ويتطلب أجندات عالمية وإقليمية، بالإضافة إلى استراتيجيات وممارسات وطنية لتحديد أولويات هذا العمل. في الوقت نفسه، التغيير في السياسات لا معنى له دون تغيير اجتماعي وسلوكي فعّال للتصدي للمشكلة.

من خلال الجمع بين نقاط القوة وضمان **التكامل بين ولايات** مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقدم هذه الاستراتيجية مساراً **لتعميم** وتوجيه العمل المتعلق **بحماية الطفل** في مجال **منع الجريمة والعدالة الجنائية**.

تركز الاستراتيجية في جوهرها على التصدي **للأشكال الخطيرة للعنف ضد الأطفال** التي تقوض بشكل مباشر الاحترام الكامل لحقوق الطفل وإعمالها وحمايتها. [10] وبالإضافة إلى ذلك، تركز الاستراتيجية على ال**أشكال المؤسسية والهيكلية للعنف**، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اللجوء غير الضروري للحرمان من الحرية واستخدام نُهُج عقابية للأطفال المتعاملين مع نظام العدالة، مع إدراك أن هذه النُهُج سائدة في السياقات التي يتعرض فيها الأطفال في كثير من الأحيان للجريمة والعنف.

---

[7] A/61/299.

[8] A/RES/69/194، مرفق.

[9] تم تنفيذ عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال تحت رعاية البرنامج العالمي لإنهاء العنف ضد الأطفال واعتباراً من عام 2023 سيستمر في إطار البرنامج العالمي المنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية التابع للمكتب (GLOJS8).

[10] وفقاً للقانون الدولي، ينبغي التصدي للأشكال الخطيرة من العنف ضد الأطفال من خلال استراتيجيات شاملة للوقاية والاستجابة، بما في ذلك التجريم لتعزيز مساءلة الجناة. انظر: A/RES/69/194، مرفق، الفقرة 11.

ستواصل الاستراتيجية العمل في هذا الاتجاه كوسيلة لتحقيق ما يلي:

1. **تعزيز الابتكار والشراكة والتنسيق** مع الجهات الفاعلة العاملة في مجالي حقوق الطفل وحماية الطفل. إن العنف ضد الأطفال قضية عالمية مع بعض الاختلافات الملحوظة وفقاً للسياق، ويتطلب التصدي له التزاماً من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المتخصصة من خلال شراكات متعددة القطاعات ومتعددة الأطراف.

وتتيح الشراكات المتعددة التخصصات فرصاً لنقل المعرفة من المنظور الدولي إلى المنظور المحلي والعكس بالعكس، مع زيادة مرونة أساليب التنفيذ، مما يؤدي في الوقت نفسه إلى ابتكار جديد.

2. **ضمان التماسك والاتساق في منع الجريمة والعنف ضد الأطفال** والتصدي لهما في إطار مبادرات التنمية وسيادة القانون والمبادرات الإنسانية وإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

تهدف الاستراتيجية إلى الوصول إلى ما يلي:

الجهات الوطنية المعنية لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتوضيح رؤيتنا المشتركة لتحرير الأطفال من العنف واقتراح تدخلات ملموسة لترجمة هذه الرؤية إلى واقع.

الشركاء الرئيسيون، لتعزيز الحوار والتعاون من خلال صياغة الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية وتوفير أساس لتطوير التدخلات المشتركة.

المسؤولون الداخليون والخبراء الخارجيون الذين يعملوا مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز التماسك وتعميم نهج تعزيز حقوق الطفل.

وقد وُضعت الاستراتيجية بنحو قائم على المشاركة مستندة إلى التشاور الداخلي والخارجي مع أفراد الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين من كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأطفال والشباب.

3.الإطار الاستراتيجي

الرؤية	الأطفال في جميع أنحاء العالم متحررون من الجريمة والعنف
المعايير المرجعية للإجراءات	حقوق الطفل أهداف التنمية المستدامة
الإطار المفاهيمي	البيئة الطبيعية لتنمية الطفل
الأهداف الاستراتيجية (النتائج المتوقعة على المدى الطويل)	1 حماية الأطفال وبيئتهم بشكل أفضل من العنف (التصدي) 2 تقديم الدعم للأطفال الذين تعرضوا للعنف من أجل التعافي وإعادة الإدماج (الاستجابات) 3 تحسين خدمة الأطفال المتعاملين مع نظام العدالة وحمايتهم من العنف ودعمهم من أجل تعافيهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم (العدالة للأطفال)
الأهداف التنفيذية (النتائج المتوقعة للتدخلات المحددة)	تعزيز الإطار القانوني والتنفيذي والسياساتي المؤسسات والجهات الفاعلة مُجهّزة بشكل أفضل الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية أكثر قدرة على مواجهة الجريمة والعنف إدراك وفهم المجتمعات العالمية والوطنية والمحلية للجريمة والعنف
التدخلات البرنامجية	البحوث العمل الخاص بوضع القواعد والمعايير المساعدة التقنية الدعوات إذكاء الوعي

السياقات ذات الأولوية التصرف في الحالات التي يتعرض فيها الأطفال لمخاطر أكبر للجريمة والعنف			
سياق انعدام الأمن	نظم العدالة	الفضاء الإلكتروني	الأطفال المتنقلين

4.الرؤية

الأطفال في جميع أنحاء العالم
متحررون من الجريمة والعنف

إن تحرر الأطفال في جميع أنحاء العالم من الجريمة والعنف هو الرؤية الكامنة وراء الاستراتيجية المشتركة بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولتعزيز هذه الرؤية، يعمل كل من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بناء مجتمع سلمي وشامل وعادل، يحظى فيه دور الأطفال بالتقدير والاحترام الكامل لحقوقهم. إن لدى الأطفال القدرة على تحويل الديناميات المجتمعية وبدء التغيير وتعزيزه، ولكن لتحقيق إمكاناتهم كعناصر للتغيير يتعين عليهم أن ينشأوا في بيئة تغذي احتياجاتهم التنموية وتعزز شعوراً سليماً بالكرامة وتقدير الذات.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يكون الأطفال آمنين ومتحررين من خطر الجريمة والعنف

إن العالم الذي يتحرر فيه جميع الأطفال من الجريمة والعنف هو عالم يستطيع فيه الأطفال تحقيق إمكاناتهم. وبالنسبة لهم، يُعد الشعور بالأمان وتجربته شرطاً مسبقاً حاسماً لنموهم الصحي وحصولهم على الفرص. حيث إن الأمان من الجريمة والعنف ضروري أيضاً ليستفيدوا بشكل كامل من التعليم، ويعيشوا حياة أسرية صحية، وينموا حرية الفكر والتعبير، ويشعروا بالثقة في المشاركة في المجالات الاجتماعية، ويتمتعون بحقوقهم الأخرى.

يجب على الجهات الفاعلة المختلفة أن تتحد لتحقيق هذه الرؤية. يلعب نظام العدالة دوراً حاسماً في حماية الأطفال من الجريمة والعنف، والاستجابة على النحو المناسب عند حدوث ذلك. ومع ذلك، لا يمكن لنظام العدالة أن يكون فعّالاً بمفرده. حيث إن دعم حقوق الأطفال وحمايتهم من الجريمة والعنف يتطلب جهوداً متكاملة ومنسقة، بما في ذلك جهود قطاعات الصحة والتعليم وحماية الطفل والأمان، بالتعاون مع المجتمعات المحلية والأسر.

5.المعايير المرجعية للإجراءات

نهج قائم على حقوق الطفل

يُشكل إعمال حقوق الطفل واحترامها وحمايتها حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية المشتركة. ومن خلال تطبيق نهج قائم على حقوق الطفل، تعترف الاستراتيجية بالأطفال كأصحاب حقوق فردية وليس مجرد «فئة مستضعفة».[11]

1. **من الناحية المعيارية**، تعتمد هذه الاستراتيجية على نهج قائم على حقوق الطفل يستند إلى المبادئ التوجيهية والحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي على النحو المحدد في اتفاقية حقوق الطفل، التي تعترف عالمياً بضرورة تمتع الأطفال بحماية خاصة وحقهم في التمتع بحقوق محددة، بالإضافة إلى حقوق البالغين. [12]

2. **من الناحية العملية**، تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعمال حقوق الطفل واحترامها وحمايتها من خلال تطبيق نهج قائم على حقوق الطفل بما في ذلك الإدماج المناسب لحقوق الطفل في تخطيط المشاريع وتنفيذها. وتعترف بأن حقوق الطفل مترابطة وغير قابلة للتجزئة ومتداخلة: إذ يحق للأطفال التمتع بجميع حقوقهم في جميع الأوقات.

وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة، فإن **تعميم** حقوق الطفل يُفهم على "أنه استراتيجية لجعل حقوق الطفل، بما في ذلك مشاركته الهادفة، بُعداً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ولتقييم الآثار المترتبة على أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة بالنسبة للأطفال". [13]

مشاركة الطفل

إن **المشاركة حق** أساسي لكل طفل وأحد المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل.[14] وهي أمر ضروري أيضاً لبدء وتغيير وزيادة فعالية السياسات والبرامج التي تهدف إلى منع الجريمة والعنف ضد الأطفال والتصدي لهما.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، يلتزم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعميم مشاركة الأطفال بشكل مجدي وآمن في جميع التدخلات. وتتبع الاستراتيجية مبدأ **الإدماج**، أو على نطاق أوسع مبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا"، من خلال تعزيز مشاركة الأطفال في أنشطة توعية مصممة خصيصاً لذلك.

---

[11] الأمين العام للأمم المتحدة، المذكرة التوجيهية بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل (نوفمبر، 2022).
[12] تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل من قبل 197 دولة والتصديق عليها من قبل 196 دولة حتى فبراير 2023، انظر https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?Treaty=CRC&Lang=en
[13] الأمين العام للأمم المتحدة، المذكرة التوجيهية بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل (نوفمبر، 2022).
[14] انظر CRC/C/GC/12.

إن تعزيز مشاركة الأطفال لا يعني الاستماع إلى الأطفال فحسب، بل أيضاً العمل بشكل شامل لضمان وجود الظروف الأساسية التي تسمح بمشاركتهم الهادفة. وبشكل أكثر تحديداً، يجب على الأطفال أن يكونوا على علم بالحقوق والدعم المتاح لهم. وينبغي تمكينهم من اختيار المشاركة وفهم الكيفية التي ستؤثر بها مشاركتهم على صنع القرار. كما يجب إتاحة الفرصة لهم ليس فقط للتعبير عن آرائهم، ولكن أيضاً لضمان أخذها في الاعتبار.

المساواة بين الجنسين

> **إن المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من حق الطفل في التحرر من أي شكل من أشكال التمييز.**

إن المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من حق الطفل في التحرر من أي شكل من أشكال التمييز. [15]

تقر هذه الاستراتيجية بأن النوع الاجتماعي يؤثر على الطرق التي يتعرض بها الأطفال للجريمة والعنف وأشكاله والدعم الذي يتلقونه. على سبيل المثال، بسبب نوعهن الاجتماعي، تكون الفتيات أكثر عرضة للعنف الجنسي والاعتداء الجنسي. ومع ذلك، قد يكون العنف الجنسي والاعتداء الجنسي ضد الفتيان غير مرئي بسبب الوصم المرتبط بالنوع الاجتماعي. ومن الأرجح أن يُنظر إلى الفتيان الذين يرتبطون بالجريمة والعنف على أنهم خطرون بطبيعتهم وبالتالي يعامَلون بنهج عقابي، خاصة النهج الذي ينطوي على حرمانهم من حريتهم. غالباً ما تتفاقم هذه الأشكال من التعرض للإيذاء المتعلق بالنوع الاجتماعي بسبب عوامل إضافية بما في ذلك العمر والعرق والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من عوامل.

ستعزز الاستراتيجية تمكين الفتيات والفتيان من خلال اتباع نهج مراعي للنوع الاجتماعي ومفض إلى التحول في جميع النظم والعمليات والأنشطة التنظيمية، وستشمل تدخلات موجهة تركز على العدالة المراعية للنوع الاجتماعي. [16] كما تقر الاستراتيجية بأن النوع الاجتماعي يتفاعل مع عوامل هامة أخرى لتشكيل فرص الأطفال.تماشياً مع "استراتيجية المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".[17] سيعتمد العمل الذي سيقوم به كلا المكاتب نهجاً متعدد الجوانب "يستند إلى فهم تقارب مختلف الخلفيات والهويات والخصائص" [18] من أجل تلبية احتياجات الأطفال المحددة بشكل أفضل للحماية من الجريمة والعنف.

---

[15] انظر CRC/C/GC/2.
[16] انظر المجال المواضيعي الخامس، العدالة الجنائية ومنع الجريمة، "استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2021 – 2025"، https://www.unodc.org/unodc/ar/strategy/full-strategy.html
[17] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022 – 2026)".
[18] المرجع نفسه، صفحة 8.

خطة التنمية المستدامة

تعتمد الاستراتيجية على خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[19] إن الاستثمار في الأطفال يُعتبر وسيلة أساسية للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وتعزيز الإنصاف بين الأجيال. تبدأ التنمية المستدامة بوجود أطفال آمنين وأصحاء ومتلقين تعليماً جيداً، ويشمل ذلك ضمان أن يكونوا محررين من الجريمة والعنف.
وعلى الرغم من أن جميع الأهداف مترابطة بطبيعتها، تسهم الاستراتيجية بشكل خاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 4 و5 و8 و10 و11 و16 و17،[20] التي تدعو إلى اتباع نهج شامل للتعامل مع العنف ضد الأطفال كجزء لا يتجزأ من التنمية العالمية. [21]

6.الإطار المفاهيمي: البيئة الطبيعية لتنمية الطفل

لا يمكن فصل الأطفال عن البيئة التي نشأوا فيها فهم يتأثرون بشكل كبير بمقدمي الرعاية لهم وبمجتمعهم المحلي والمجتمع ككل. وتحدد بيئتهم ما إذا كانوا آمنين، ويتم معاملتهم باحترام وكرامة، وتشجيعهم على التعبير عن آرائهم، وتقديم المساعدة لهم عند الحاجة، وحمايتهم من الجريمة والعنف. تُستخدم النظرية البيئية للتنمية البشرية[22] هنا للتعرف على التفاعل المستمر بين الطفل والبيئات المختلفة التي يعيشون فيها.

تعمل مختلف البيئات التي ينغمس فيها الطفل (مثل الأسرة والمدرسة والأحياء وما إلى ذلك) كوحدة واحدة ونظام بيئي يتميز بقدرات وآليات وقيم محددة. ويعترف النموذج البيئي الاجتماعي[23] أو البيئة الطبيعية لتنمية الطفل بالكيفية لتي يمكن بها لكل بيئة أن تؤثر تأثيراً إيجابياً أو تعرقل النمو الصحي للطفل، إما بحمايته من الجريمة والعنف أو بزيادة تعرضه لهما. وعند تطبيق نهج بيئي، تعالج هذه الاستراتيجية احتياجات الأطفال على نحو شامل من خلال تدخلات موجهة على كل مستوى:

- **المستوى الفردي**: يتعلق بالصحة البدنية والعقلية للطفل: مشاعره، والشواغل المتعلقة بالسلامة، والمواقف تجاه العنف، والطموحات الشخصية. ويعترف المستوى الفردي بأن الخصائص والظروف الفردية للطفل يمكن أن تؤثر على تعرضه للجريمة والعنف وكذلك على فرصه في تجنب العنف ورفضه والتصدي له.

[19] https://sdgs.un.org/2030agenda
[20] A/RES/70/1.
[21] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل بشأن الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة (فيينا، 2017)، صفحة 16.
[22] اري برنفنبرنر، النظرية البيئية للتنمية البشرية (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفرد، 1979).
[23] منظمة الصحة العالمية، INSPIRE دليل: إجراءات تنفيذ الاستراتيجيات السبع (جينيف، 2017)، صفحة 23، تطبق مجموعة INSPIRE التقنية والدليل ذوي الصلة أيضاً النموذج البيئي الاجتماعي لتعزيز الفهم الشامل للعوامل المتعددة التي تؤدي دوراً في زيادة أو تقليل حماية الأطفال من العنف بين الأشخاص.

- **مستوى العلاقات:** تلعب العلاقات في حياة الطفل دورًا حاسمًا في تهيئة الظروف للسلامة من الجريمة والعنف أثناء الطفولة وخاصة العلاقات مع أفراد الأسرة والأشخاص المقربين، بما في ذلك في فترة المراهقة. وقد تعتمد هذه الظروف على فهم الوالدين أو مقدمي الرعاية للمخاطر المتصلة بالجريمة والعنف وقدرتهم على توفير بيئة ·آمنة للطفل، بما في ذلك الموارد المالية الكافية والاستقرار وكيفية استجاباتهم لهذه المخاطر أو التعرض لها أو إساءة استعمالها بشكل صريح واحتمال استفادة الطفل من العلاقات الإيجابية مع الأقران.

- **مستوى المجتمع المحلي:** يمثل المجتمع المحلي البيئة المباشرة التي يعيش فيها الطفل الحياة الاجتماعية. ويمكن للفرص والخدمات المتاحة داخل المجتمع المحلي أن تلعب دوراً رئيسياً في تيسير الحماية من الجريمة والعنف، في حين أن قلة الخدمات قد يصبح عاملاً دافعاً لتعرضهم للجريمة والعنف.

- **المستوى الاجتماعي-السياسي:** يؤكد هذا المستوى أن حماية الأطفال تقع في نهاية المطاف على عاتق سلطات الدولة. تؤثر تلك السياقات الواسعة بشكل حاسم على فرص الطفل وظروفه، وإن كان ذلك في كثير من الأحيان لا يشمل الأطفال بشكل مباشر. على سبيل المثال، يمكن أن تعزز الأعراف الاجتماعية رفض العنف أو قبوله. يشكل تطوير وتنفيذ القوانين والسياسات والخدمات المراعية للطفل وللنوع الاجتماعي عاملاً حاسماً لتقديم دعماً مجدياً ولحماية الأطفال من الجريمة والعنف.

البيئة الطبيعية لتنمية الطفل

يسمح هذا الإطار بالتقدير الكامل للعمليات التنموية طوال مرحلة الطفولة، بما في ذلك فترة المراهقة. يمر الأطفال بتغيّر هائل بين الولادة وحتى سن الثامنة عشر، وقد أكدت الأبحاث العلمية الحديثة في مجال علوم الأعصاب أن نمو الدماغ يستمر حتى العشرينات من العمر. [24] وبناءً على ذلك، فإن الطريقة التي يعامل بها الأطفال في سياقاتهم الاجتماعية المختلفة وبيئتهم الأوسع يمكن أن يكون لها تأثير عميق على نموهم المعرفي والاجتماعي والعاطفي، وبالتالي على سلوكهم. وهذا يدل على أن المستويات التي حددها النموذج البيئي الاجتماعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وبالتالي لتقليل مخاطر الجريمة والعنف، فإن التدخلات على جميع المستويات ضرورية لتشجيع نهج حقيقي يركز على الطفل. والهدف هو تحويل بيئة تنمية الطفل إلى تطبيق عملي، من أجل:

- **تعزيز تحديد نقاط الضعف وعوامل الحماية على جميع المستويات**. من خلال التخفيف من أوجه الضعف والعمل على تحديد عوامل الحماية وحمايتها وتعزيزها، فإن بيئة تنمية الطفل تعزز القدرة على مواجهة الجريمة والعنف في كل من الأطفال وبيئاتهم.

- **الاعتراف** بأنه في حين أن **حقوق الطفل تنطبق في جميع البيئات** التي يعيش فيها الأطفال، فإن كل سياق يتطلب دعماً متخصصاً للتنفيذ الفعّال للاعتراف الكامل بحقوق الطفل والتمتع بها. وسيؤدي ذلك إلى تهيئة الظروف لبيئة وقائية مقاومة للجريمة والعنف.

- **السعي** إلى **تمكين الأطفال على جميع المستويات**، بما في ذلك الدعم الفردي، والتدخلات الجماعية المصممة للأسر و/أو المدارس و/أو المجتمعات المحلية، والإصلاح المنهجي الذي يؤثر على الأطر القانونية والسياساتية والقدرات المؤسسية: ينبغي أن تهدف جميع الإجراءات إلى تهيئة الظروف الملائمة لإعلام الأطفال ومشاركتهم بشكل هادف جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بهم.

الطريقة التي يعامل بها الأطفال في سياقاتهم الاجتماعية المختلفة وبيئتهم الأوسع يمكن أن يكون لها تأثير عميق على نموهم المعرفي والاجتماعي والعاطفي، وبالتالي على سلوكهم.

[24] سارة جين بلاكيمور وسوبارنا شودري، "تطور دماغ المراهقين: الآثار المترتبة على الوظيفة التنفيذية والإدراك الاجتماعي"، مجلة علم النفس والطب النفسي للأطفال، المجلد 47، رقم 3-4 (2006)؛ بيتي جو كيسي، جاي جيد، كاثلين توماس، "نمو الدماغ الهيكلي والوظيفي وعلاقته بالتطور المعرفي"، علم النفس البيولوجي، المجلد 54، رقم 1-3، (2000؛ ناتانيال ريجز، الوظيفة التنفيذية وتعزيز الكفاءة الاجتماعية والعاطفية، مجلة علم النفس التنموي التطبيقي"، مجلد 27، رقم 4).

7. الأهداف

الأهداف الاستراتيجية

يتطلب حماية الأطفال من العنف اتخاذ إجراءات على جبهات متعددة، حيث تعمل الجهات الفاعلة المختلفة بصورة متوازية مع مجالات التدخل المحددة مدفوعة بأهداف مشتركة. وهو يستلزم تعزيز قدرة النظم على حماية الأطفال وكذلك تقديم خدمات أفضل للأطفال الذين تعرضوا للعنف والاستغلال والإيذاء. كما يعني الاعتراف بأن الأطفال الذين يواجهون ظروفاً محددة يحتاجون إلى دعم مصمم خصيصاً. فعلى سبيل المثال، يحتاج الأطفال الذين هم على اتصال بنظام العدالة إلى عمليات وإجراءات متخصصة وملائمة للأطفال ينفذها أخصائيون في مجال العدالة مدربون ومعتمدون على نحو كاف بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والمحامون والمساعدون القانونيون. وفي سعيها لتعزيز هذا النوع من التغيير الدائم تتضمن الاستراتيجية ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة ومتداخلة إلى حد ما.

هناك **ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة**:

الهدف الأول المنع	الهدف الثاني الاستجابة	الهدف الثالث العدالة
حماية الأطفال وبيئاتهم بشكل أفضل من العنف	**دعم الأطفال الذين تعرضوا للعنف في عمليات التعافي وإعادة الإدماج**	**تقديم خدمات أفضل للأطفال الذين يواجهون نظام العدالة وحمايتهم من العنف ودعمهم من أجل التعافي وإعادة التأهيل والإدماج**

الهدف الاستراتيجي 1: المنع

حماية الأطفال وبيئاتهم بشكل أفضل من العنف

لجميع الأطفال الحق في الحماية من العنف. ولكي يتحقق ذلك، من الضروري تسليط الضوء على حجم المشكلة وأشكالها المختلفة، والعواقب الوخيمة على الأطفال المعرضين للعنف والذين يتعرضون للاستغلال أو الإيذاء. ويحظى جمع البيانات وإجراء البحوث أهمية حاسمة لتحسين منع العنف ضد الأطفال.

يجب أن تشمل جهود المنع اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، ومواءمة الجهات المعنية متعددة القطاعات لتلبية احتياجات الأطفال والحد من نقاط ضعفهم. تتطلب الحماية الفعالة تغييرات في الأعراف الاجتماعية والعقليات والمواقف والسلوكيات التي تمكن من أشكال معينة من العنف عن طريق تجاهل خطورتها أو التسامح معها أو التقليل من شأنها. ويمكن تعزيز هذا التغيير من خلال التوعية والمشاركة في تبادل المعلومات وفتح الحوار مع الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

يجب الاعتراف بمنع العنف ضد الأطفال بوصفه أولوية مُلحّة للجميع، بما في ذلك المجتمع الدولي وجميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الهدف الاستراتيجي 2: الاستجابة

دعم الأطفال الذين تعرضوا للعنف في عمليات التعافي وإعادة الإدماج

بعد وقوع العنف، يحتاج الأطفال إلى دعم متخصص للتغلب على الأذى الذي تعرضوا له. وفي السياقات التي يواجه فيها الأطفال تعرضاً مكثفاً للجريمة والعنف، يزيد احتمال تحويلهم إلى ضحايا مرة أخرى. ولذلك يلزم توفير الخدمات والرعاية الملائمة لمساعدتهم على طريق التعافي وإعادة الإدماج.

تتطلب الاستجابات الكافية من مختلف النظم التي تعمل بتنسيق وثيق (أي حماية الطفل والتعليم والصحة والعدالة) معرفة ومهارات متخصصة لتوفير الممارسات والرعاية المستنيرة بالصدمات. والاستجابات المراعية للنوع الاجتماعي مهمة لتوفير أفضل مستوى من الرعاية للفتيات والفتيان على حد سواء وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة. إن آليات الانتصاف والمساءلة ضرورية لاستعادة الحقيقة والعدالة، ولتمكين الطفل من التغلب على الضرر الذي يلحق به.

يحدث الدعم الملائم والمصمم والمخصص فرقاً. وبالحصول على مجموعة كاملة من الخدمات التي تسمح بالاستجابات الملائمة، بما في ذلك الصحة وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، يمكن للأطفال ليس فقط البقاء على قيد الحياة بعد الجريمة والعنف، بل يمكنهم أيضاً الازدهار واستعادة مكانتهم الصحيحة في المجتمع بوصفهم عناصر فاعلة لحقوقهم.

الهدف الاستراتيجي 3: توفير العدالة للأطفال

تقديم خدمات أفضل للأطفال الذين يواجهون نظام العدالة وحمايتهم من العنف ودعمهم من أجل التعافي

غالباً ما يكون الأطفال الذين على اتصال نظام العدالة في وضع يتسم بضعف شديد كضحايا أو شهود على الجريمة أو كجناة مزعومين. وبناءً على ذلك، يسعى هذا الهدف إلى ضمان وجود قوانين وإجراءات وسلطات متخصصة لضمان الحماية المناسبة لتلك الفئة المحددة من الأطفال والوفاء الكامل بحقوقهم واحترامها.

تلعب نظم العدالة دوراً رئيسياً في حماية حقوق الطفل واحترامها وإعمالها. ومع ذلك، فإنها غالباً ما لا تكون مصممة للنظر بشكل كامل في احتياجات الأطفال، وقد لا تتمشى أهدافها المؤسسية وعملياتها وإجراءاتها مع حقوق الطفل.

تتمثل المسؤولية الأولى لنظام العدالة، بصفته المسؤول الأساسي، في منع وقوع المزيد من الانتهاكات وضمان حماية أي طفل من الإيذاء التبعي والانتقام، بصرف النظر عن وضعه كضحية أو شاهد أو جاني مزعوم. ثانياً، يجب أن تكفل نظم العدالة استجابة ملائمة ومصممة خصيصاً لضمان أن تكون معاملة هؤلاء الأطفال مواتية لإعادة تأهيلهم النفسي والاجتماعي وإعادة إدماجهم في المجتمع على نحو تصالحي.

فعلى سبيل المثال، عندما يواجه الأطفال نظام العدالة بسبب مخالفة القانون الجنائي، ينبغي لنظام العدالة ضمان تطبيق كامل للإجراءات القائمة على حقوق الطفل وإدماج كامل يتيح للأطفال المشاركة والتعبير عن آرائهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

كثيراً ما تكون الإصلاحات المؤسسية والتشريعية مطلوبة بالإضافة إلى الاستراتيجيات المتخصصة التي تراعي الطفل والإرشاد والتدريب قبل أن تتمكن نظم العدالة من تقديم هذا الدور التحويلي والداعم للأطفال مع ضمان استمرار حمايتهم.

الأهداف التنفيذية

يتطلب تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية تغييراً تدريجياً على مستويات متعددة. وتحدد هذه الاستراتيجية الأهداف التنفيذية الموجهة نحو إحداث تغيير في مختلف البيئات التي تعزز سلامة الأطفال وفرصهم.

من خلال العمل المشترك نحو تحقيق هذه الأهداف التنفيذية، سيقوم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإتاحة بيئة مراعية للأطفال ذات أثر تحويلي، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيُّف والحد من ضعف الأطفال.

1 الهدف التنفيذي 1: زيادة الوعي

زيادة وعي وفهم المجتمعات العالمية والوطنية والمحلية للعنف ضد الأطفال وعواقبه ومعرفة كيفية منعه والتصدي له.

المعرفة أداة قوية وهي مفتاح ممارسة أي حق وحماية النفس والآخرين من العنف. إن المجتمع العالمي الذي يدرك الجريمة والعنف ضد الأطفال وما يرتبط بهما من عواقب هو في وضع أفضل لمنع تلك الظواهر والاستجابة لها على النحو المناسب. إن التغيير المجتمعي يعنينا جميعاً، بما في ذلك الأطفال وعائلاتهم والمسؤولون الذين يعملون معهم، بالإضافة إلى مقرري السياسات وواضعي القوانين.

2 الهدف التنفيذي 2: القدرة على الصمود والمشاركة

الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود والمشاركة في منع العنف والتصدي له

الأطفال ليسوا ضعفاء وعاجزين. على الرغم من أنهم يختلفون عن البالغين، إلا أنهم قادرون ولديهم حيلة. وعندما يتم تزويدهم بالمعلومات الصحيحة وتمكينهم من إسماع صوتهم، يمكن للأطفال أن يلعبوا دوراً قوياً في تغيير الديناميات المجتمعية ويمكن أن يساهموا في حمايتهم الذاتية. في هذا السيناريو المثالي، يتم تمكين الأطفال بالتعاون مع أسرهم داخل مجتمعات قادرة على الصمود، مما يخلق الظروف اللازمة للسلامة والرفاهية والتنمية على نطاق واسع.

3 الهدف التنفيذي 3: تعزيز القدرات

تعزيز قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة وتجهيزها بشكل أفضل لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له

يتمتع المسؤولون المتخصصون العاملون في مؤسسات مبتكرة ومجهزة تجهيزاً جيداً ومستكملة من الناحية التكنولوجية بالقدرة على تشكيل مصير الأطفال، ويمكن أن يصبحوا حماة فعّالين للأطفال من العنف وأن يدعموهم لتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

4 الهدف التنفيذي 4: الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية

تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية التي تعكس التزام الحكومة بمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له بشكل أفضل

تضع القوانين والاستراتيجيات والسياسات إطاراً لما يمكن توقعه من الجهات المسؤولة والمستفيدين من الخدمات، ويمكن أن تؤثر على ما يعطيه المجتمع الأوسع أولوية أو يرى أنه مقبول. ويمكن للأطر القانونية والسياساتية التي تحظر العنف وتدمج استراتيجيات الوقاية الواسعة النطاق وتوفر الخدمات وآليات الاستجابة أن تساعد المجتمع ككل على إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال.

8.التدخلات البرنامجية

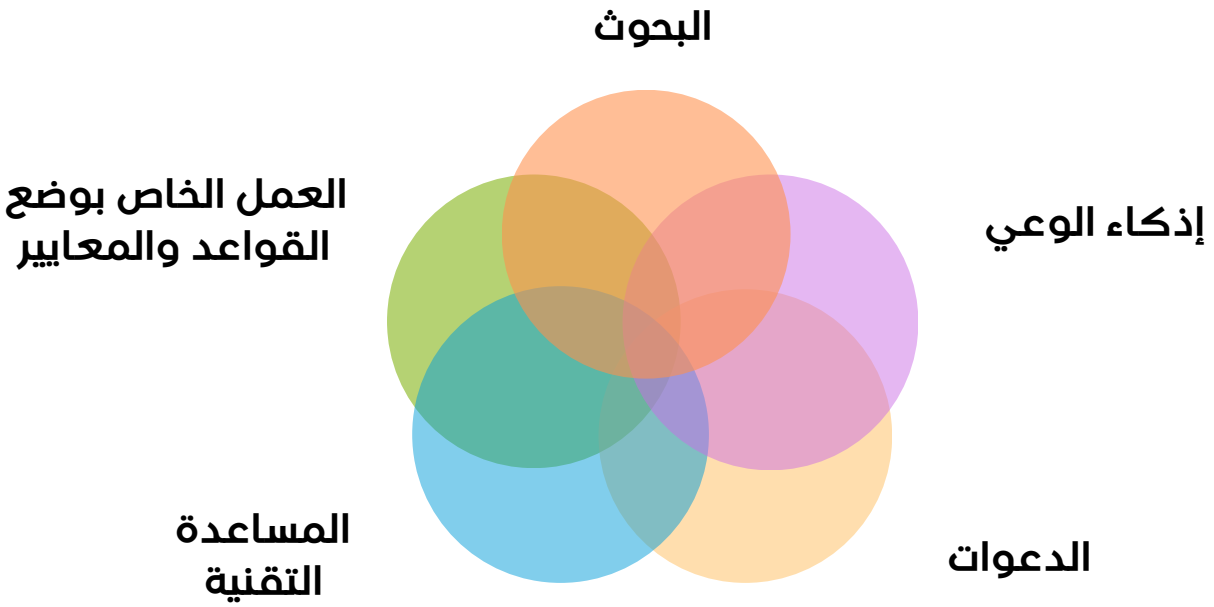

من خلال العمل المشترك، يقوم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتركيز المشترك على خمس ركائز مترابطة للتدخل. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز اعتماد نهج منهجي لحماية الأطفال من الجريمة والعنف. وللقيام بذلك، سيعتمدون على ولاية كل منهم. وللمكتب ولاية عالمية تركز على جهود الدعوة والتوعية، بما في ذلك المساهمة في البحوث ونشر المعارف. وهي تكمّل ولايات المكتب، التي تشمل العمل المعياري والبحوث والأعمال التنفيذية من خلال تقديم المساعدة التقنية في البلاد الشريكة التي تطلبها. وتبرز الفروع التالية الكيفية التي سيعمل بها الكيانان معاً لتعزيز فعاليتهما في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

البحوث وجمع البيانات والتحليلات:
تعزيز توليد واستخدام المعرفة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال

المعرفة هي أساس التدخلات الفعّالة لإنهاء العنف ضد الأطفال. وهناك حاجة ملحة إلى توليد ونشر معارف وتحليلات قائمة على الأدلة لمختلف الظواهر التي تظهر كأشكال مختلفة من العنف ضد الأطفال، وانتشارها ومظاهرها والطرق التي تؤثر بها على الأطفال وما يصلح للتصدي لها. ويمكن للمعرفة أن تسترشد بها القوانين والاستراتيجيات والسياسات، وأن تغير المواقف المجتمعية، وأن تجمع المجتمعات المحلية وتمكّن الأطفال وأسرهم بشكل مباشر.

ويشارك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في البحوث من خلال قدراتهما الداخلية بالتعاون مع مراكز البحث ذات الصلة وشركاء البحث والأوساط الأكاديمية، بهدف جمع البيانات وتحليلها على نحو موثوق ومفيد.

إذكاء الوعي
إذكاء الوعي بالوقاية الفعالة من العنف ضد الأطفال والتصدي له

لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له بفعالية، يجب إشراك المجتمع على الصعيد العالمي والوطني والمحلي.
إن تبادل المعلومات التي تهدف إلى زيادة الوعي بين الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية والممارسين وواضعي السياسات والأطفال والمجتمع ككل يمكن أن يمَكِّنهم من معالجة المعايير الثقافية والممارسات المشتركة التي تؤثر على العنف ضد الأطفال أو تديمه.

وينبغي أيضاً استهداف الأطفال والمراهقين من خلال أنشطة توعية مصممة خصيصاً لضمان حصولهم على معلومات مفهومة وذات مغزى لهم كجزء من تمكينهم كعناصر للتغيير. وأخيراً، ستتناول جهود متخصصة لإذكاء الوعي واضعي السياسات والمسؤولين الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن حماية الأطفال، للتأثير مباشرة على السياسات والممارسات.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، سيستفيد كل من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من النهج والشبكات التي يتبعها الآخر، مع زيادة استثماراتهما في أنشطة التوعية بهدف الوصول إلى جمهور متزايد باستمرار وحشد دعم متزايد للإصلاحات والتدخلات لتحرير الأطفال من الجريمة والعنف.

الدعوة:
استهداف واضعي القوانين وصانعي السياسات، وكذلك العناصر الرئيسية ذات النفوذ، من خلال جهود الدعوة لتعزيز الإرادة السياسية وحماية الأطفال من العنف بشكل أفضل

ستكون مبادرات التوعية أكثر تأثيراً إذا اقترنت بجهود الدعوة الهادفة. وتستند الدعوة إلى جهود التوعية وتهدف إلى تأمين الالتزام السياسي. ويتطلب إنهاء الجريمة والعنف ضد الأطفال تغييراً ثقافياً ومجتمعياً واقتصادياً ومنهجياً معقداً، فضلاً عن استثمارات كبيرة وطويلة الأجل. ولا يمكن ذلك إلا عندما يتم حشد الإرادة السياسية لصالح هذه التدخلات.

وستستند هذه الاستراتيجية إلى جهود مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال الذي لا يزال يتصدر جهود الدعوة العالمية والإقليمية والوطنية، في شراكة مع القيادة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيظهران معاً أن التصدي للعنف ضد الأطفال ليس أمراً عاجلاً فحسب، بل ممكناً، وأن الاستثمار في هذا المجال سيحقق عوائد عالية[25].

---

[25] مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال وآخرين، "العائد من منع العنف، لماذا منع العنف ضد الأطفال منطقي اقتصادياً"، 2022.

العمل الخاص بوضع القواعد والمعايير:
وضع وتحديث المعايير والقواعد الدولية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له

تعترف المعايير والقواعد الدولية بخطورة الأشكال الخطيرة للجريمة والعنف ضد الأطفال. وهي تشجع جهود الوقاية وتهيئ الظروف للأطفال للحصول على الدعم المناسب وتضع حد لإفلات الجناة من العقاب.
غير أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في حماية حقوق الأطفال في الأطر المعيارية، فإن الممارسات التي تقوض حمايتهم لا تزال قائمة. ويجب أن يكون القانون الدولي بمثابة ضمانة للمعايير الدنيا للحماية لضمان عدم تقويض حقوق الأطفال أو استبعادها.

إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، هو الوصي على عدد من الصكوك القانونية الدولية ويقود دعم وضع معايير تتعلق بمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن خلال خبرته المتخصصة، فهو في وضع جيد يسمح له بمواصلة دعم وضع وتحديث المعايير الدولية ذات الصلة بمنع الجريمة والعنف ضد الأطفال والتصدي لهما. وبتوحيد جهود مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، يكون في وضع أقوى لإشراك الدول الأعضاء في اعتماد المعايير والقواعد الدولية وإدماجها في سياساتها وتشريعاتها وممارساتها.

المساعدة التقنية:
دعم الدول الأعضاء في جهودها لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له

لا يكفي تحليل البيانات والمعارف والوعي والمعايير والقواعد الدولية وحدها لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد الأطفال ومظاهره. وتحتاج الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الرئيسيون الآخرون إلى المساعدة التقنية لدعم وضع وتنفيذ استراتيجيات وأدوات عملية.
يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال مساعدته التقنية، على تعزيز الامتثال للقانون الدولي ذي الصلة وتعزيز الملكية الوطنية عن طريق تطوير المعارف والمهارات المتخصصة وإنشاء القدرات المؤسسية. ويلتزم المكتب باحترام ودعم الجهات الوطنية المعنية في تصميم وتنفيذ البرامج والأنشطة. وتهدف المساعدة التي يقدمها المكتب إلى تعزيز نهج تشاركي وتوفير منبر مفتوح وتعاوني لأصوات مختلف الجهات المعنية، والاستثمار في الأطفال كمشاركين نشطين في أي عمل يؤثر عليهم.

ويتخصص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم الخدمات التالية:

أ. البحوث وجمع البيانات وتحليلها من أجل نظم الإدارة المتكاملة للمعلومات المتعلقة بالجريمة والعنف ضد الأطفال؛

ب. تقديم خدمات استشارية قانونية لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية الوطنية مع المعايير والقواعد الدولية؛

ج. بناء القدرات المؤسسية والفاعلة لمنع الجريمة والعنف ضد الأطفال والتصدي لهما؛

د. وضع آليات تتيح مشاركة الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية في منع الجريمة والعنف والتصدي لهما.

وبتوحيد الجهود، سيتمكن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من الاستفادة من القيمة المضافة الفريدة لبعضهما البعض، ومضاعفة نطاقهما وتأثيرهما من أجل اتباع استراتيجية متكاملة تعتمد على ركائز التدخل الخمس المذكورة أعلاه لإحداث تغيير دائم.

9. السياقات ذات الأولوية

وتحت مظلة هذه الاستراتيجية، يسعى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى العمل في سياقات محددة يتعرض فيها الأطفال لخطر متزايد للإجرام والعنف. وتم تحديد هذه السياقات هنا كمجالات ذات أولوية للتدخلات المركّزة في إطار الاستراتيجية:

1. **سياق انعدام الأمن**، بما في ذلك سياقات النزاع المسلح (الذي طال أمده) والجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من أشكال الجريمة والعنف السائدة التي تترك المجتمع هشا وتزيد من أوجه الضعف.

2. **نظم العدالة**، بما في ذلك نظم العدالة الجنائية ونظم العدالة التي تهدف إلى حماية ودعم الأطفال الذين قد يظهرون فيها كضحايا أو شهود و/أو يُزعم أنهم انتهكوا أو اتهموا بانتهاك القانون الجنائي.

3

الفضاء الإلكتروني، حيث يمكن أن يكون الأطفال ضحايا للجريمة والعنف بين الأشخاص والاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، ويمكن تجنيدهم لأغراض إجرامية.

4

الأطفال المتنقلين، عندما يكون الأطفال في حالة تنقل نتيجة للفقر المدقع أو الصراع أو الجريمة المنظمة أو الأحداث المتصلة بالمناخ. وستركز التدخلات في هذا السياق على الأطفال ضحايا الاتجار والأشكال الأخرى من الاستغلال والتهريب والأطفال المحتجزين لأسباب تتعلق بالهجرة.

قد يتطور تنفيذ الاستراتيجية والأولويات المحددة وفقاً للتهديدات والاتجاهات الناشئة التي تؤثر على سلامة الأطفال. فالسياقات ذات الأولوية ليست قائمة شاملة، وتمثل تداخلات وصلات كبيرة في الواقع. ومع ذلك، من المهم تسليط الضوء على كل سياق ذي أولوية للإقرار بأن ظواهر وظروف محددة تؤثر على وضع الأطفال وأوجه ضعفهم، فضلاً عن الفرص المتاحة لحمايتهم. وبناءً على ذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التخصص في معالجة تعقيدات كل سياق. ويجري تطوير إجراءات محددة في إطار كل سياق من سياقات الأولوية في خطة العمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

1 سياق انعدام الأمن

تشير هذه الاستراتيجية إلى سياقات انعدام الأمن للإشارة إلى وجود الجريمة المنظمة والإرهاب والنزاع. في سياقات انعدام الأمن، تنتشر الجريمة والعنف على نطاق واسع أو تكون أكثر تقييداً، ولكنها متأصلة. [26]

تركز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأطفال الذين يواجهون مجموعة محددة من المخاطر في سياقات انعدام الأمن: أولئك الذين يتم تجنيدهم واستغلالهم من قبل الجماعات الإجرامية والمسلحة المنظمة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية.[27] توثق تقارير الأمم المتحدة السنوية التي تغطي الفترة من 2012 إلى 2017 ما يقرب من 30000 حالة تم التحقق منها لتجنيد الأطفال.[28] وفي 2020، أكد تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة 8521 حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم.[29] ومن المرجح أن يكون الإبلاغ عن هذه الأعداد ناقصاً وأن يقتصر على حالات الصراع؛ كما يجري تجنيد الأطفال واستغلالهم في بيئات سلمية أخرى، غالباً ما تكون غير مكتشفة وغير مرئية.

في مناطق النزاع، يمكن تجنيد الأطفال لأنواع عديدة من الاستغلال، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والعمل القسري والزواج القسري أو حتى الأدوار المتصلة بالقتال وأدوار الدعم التي تخدم أغراض الجماعات. وكثيراً ما يتعرض هؤلاء الأطفال لأخطار جسيمة تشمل الاسترقاق والضرب البدني والاعتداء، بما في ذلك العنف الجنسي، مما يؤدي أحياناً إلى وفاتهم.

---

[26] تتداخل سياقات انعدام الأمن، ولكنها لا تتطابق مع السياقات الإنسانية، لأن نطاقها لا يصل بالضرورة إلى عتبة الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ التي من صنع الإنسان أو حالات الطوارئ المعقدة.

[27] في هذا السياق، يُستخدم مصطلح "الجماعات المسلحة" للإشارة إلى الجماعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة للدولة، والتي تقوم بتجنيد الأطفال واستغلالهم (انظر المادة 4 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (A/RES/54/263) بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ويُستخدم مصطلح "الجماعات الإجرامية المنظمة" للإشارة إلى مجموعة منظمة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، قائمة لفترة من الوقت وتتصرف بالتضافر بهدف ارتكاب جرائم خطيرة يجرم القانون الوطني تنظيمها، والمشتركين في تجنيد الأطفال واستغلالهم، على النحو المحدد في المادة 2 (أ)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2003؛ في غياب توافق دولي في الآراء بشأن تعريف الإرهاب، يشير مصطلح "الجماعات الإرهابية" إلى الكيانات التي سمتها قائمة الجزاءات المفروضة على داعش وتنظيم القاعدة، وقائمة الجزاءات المفروضة على حركة طالبان، وكذلك حركة الشباب، وكذلك الجماعات المصنفة بوصفها جماعات إرهابية على الصعيدين الوطني أو الإقليمي ، التي تشارك في تجنيد الأطفال واستغلالهم (تم تقديم الاستشهادات الازمة لقائمة الجزاءات المفروضة على داعش وتنظيم القاعدة وقائمة الجزاءات المفروضة على حركة طالبان، وكذلك حركة الشباب).

[28]ReliefWeb ، "ارتفاع مستويات الأطفال الجنود بنسبة مضاعفة منذ عام 2012 وزيادة في استغلال الفتيات"، 11 فبراير 2009.

[29]S/2021/437 ، الفقرة 4.

1 سياق انعدام الأمن

أثناء استغلالهم، قد يتورط هؤلاء الأطفال أحياناً في أفعال تشكل تهديداً للأمن و/أو تشكل جريمة. ونتيجة لذلك، حتى عندما يتمكنون من الخروج من تلك الجماعات، فإنهم يغالباً ما تعرضون لمزيد من العنف: يمكن أن ترفضهم أسرهم، ويتم وصمهم من قبل المجتمعات المحلية، وأن يسجنوا ويعذبوا ويعالجوا من خلال نهج عقابية. وبعبارة أخرى، فإن أوجه الضعف المحددة لتلك الفئة من الأطفال تعرضهم للإيذاء المزدوج.

من أولويات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز البحوث المتخصصة والدعوة وإذكاء الوعي والعمل الخاص بوضع القواعد والمعايير والمساعدة التقنية الرامية إلى دعم الدول الأعضاء التي تواجه تحديات في التصدي لظروف هؤلاء الأطفال. ويهدف هذا النهج إلى ضمان النظر إليهم ومعاملتهم كأطفال أولاً، بدلاً من اعتبارهم تهديداً للأمن، مع الاعتراف بأنهم ضحايا في المقام الأول.[30] ويركز العمل في هذا المجال على سد الفجوة بين الأمن وحماية الطفل والدعوة إلى حقوق الطفل كأساس فعال للأمن الطويل الأجل.

وبناءً على ذلك، تدعم هذه الاستراتيجية التدخلات المتكاملة من أجل:

1. منع تجنيد الأطفال واستغلالهم;
2. تعزيز تعافي الأطفال ضحايا التجنيد وإعادة إدماجهم؛
3. دعم استجابات العدالة والأمن التي تتماشى مع حقوق الطفل وتؤدي إلى التعافي وإعادة الإدماج.

---

[1] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل بشأن الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة (2017)، نفسه، العدالة من أجل الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب: دليل تدريبي (2019)، نفسه، إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال ضحايا التجنيد والاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة: دليل تدريبي (2019)، منع تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة: دليل تدريبي (2020).

2 نظم العدالة

إن الأطفال الذين يواجهون نظام العدالة هم في وضع ضعيف. وقد يحتاجون إلى الحماية، وقد يكونون قد شهدوا جريمة أو تعرضوا لها، أو يمكن اتهامهم أو الاعتراف بأنهم انتهكوا، أو يُزعم أنهم انتهكوا، قانون العقوبات.

تم تصميم أنظمة العدالة للبالغين، ويتم تطويرها سعياً وراء القانون والنظام. وكثيراً ما يفتقرون إلى القدرة على الاستجابة لاحتياجات الأطفال، والاعتراف بأوجه ضعفهم في تلك الحالات المعقدة، بما في ذلك ما يتعلق بالنوع الاجتماعي، و/أو حماية حقوق الطفل وإعمالها من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة. وفي الوقت الحاضر، تتعرض قدرة نظم العدالة على التكيف مع ظروف الأطفال لمزيد من التهديد من جراء الأزمات المتنافسة التي كثيراً ما تؤدي إلى تخفيضات في الميزانية ومحدودية في الموارد وعدم كفاية الوقت.

كثير من الأطفال غير قادرين على الوصول إلى العدالة أو يُتركون للتعامل مع الإجراءات البيروقراطية المعقدة وحدهم. قد يفتقرون إلى المعلومات والتفسيرات والدعم، وقد يواجهون نُهُجاً عقابية. وكثيرون لا يفهمون ما يُتَهَمون به ولا يتلقون معلومات كافية عن حقوقهم وعواقب أفعالهم، مثل التنازل عن الحق في الاستعانة بمحام أثناء استجواب الشرطة. وهذا يجعلهم أكثر عرضة للجريمة والعنف وحرماناً من الحماية والاستجابات المناسبة. وفي حين أن العدالة الإلكترونية تمثل فرصة في هذا السياق، فإنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى مزيد من المخاطر بالنسبة للأطفال.

ويعمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز العدالة للأطفال. ويستتبع ذلك ما يلي:

- نظام قضائي يعترف بأنه يمكن أن يلعب دوراً حاسماً ليس فقط في التصدي للجريمة والعنف ضد الأطفال، بل أيضاً في حماية الأطفال من تلك الظواهر من خلال استراتيجيات وقائية استباقية؛

2 نظم العدالة

- نظام قضائي لا يستخدم الحرمان من الحرية إلا كملاذ أخير،[31] وينفذ مجموعة متنوعة من التدابير البديلة التي تفضي إلى عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛

- نظام قضائي يعترف بالأطفال الذين يتم الاتجار بهم كضحايا للجريمة ولا يعاقبهم أو يعاقب الأطفال المهاجرين المهرَبين على أفعال أجبروا على ارتكابها كجزء من الاتجار بهم أو من خلال تهريبهم.

- آليات التنسيق التي تربط نظام العدالة بخدمات الصحة والتعليم وحماية الطفل، من أجل تقديم الدعم الشامل للأطفال والمساعدة المصممة خصيصاً لهم؛

- المؤسسات والقوانين والإجراءات المصممة والمتخصصة للاستراتيجيات المراعية لاحتياجات الطفل والمستجيبة للنوع الاجتماعي والتي يمكن الوصول إليها وأن تكون تشاركية وقادرة على تلبية الاحتياجات المحددة للأطفال مع الاحترام الكامل لحقوقهم. ويشمل ذلك إجراءات وخدمات متخصصة للأطفال الضحايا والشهود، فضلاً عن استراتيجيات مصممة خصيصاً لمعاملة الأطفال المنسوب إليهم ارتكاب جرائم؛

- تنمية القدرات المتخصصة للمسؤولين لضمان تدريبهم على حقوق الطفل، وأشكال محددة من العنف ضد الأطفال، واستراتيجيات الوقاية والاستجابة المناسبة.

عندما يتعلق الأمر بمعاملة الأطفال الذين يُزعم أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو اتهموا به أو اعترفوا به، فإن هذه الاستراتيجية تدعو إلى التغيير بما يتجاوز مجرد التكيف. ولا ينبغي لنظم قضاء الأطفال المتخصصة أن تهدف فقط إلى تكييف الإجراءات والتدابير الخاصة بالبالغين مع احتياجات الأطفال وظروفهم، بل ينبغي لها أن تتبع نهجاً محوره الطفل بالكامل. ويستند هذا النهج إلى أحدث البحوث وفهم العمليات الإنمائية للأطفال، ويعترف باحتياجاتهم الخاصة، ويتبع نهجاً تصالحياً تجاه العدالة بهدف إصلاح الضرر والتغلب عليه، بدلاً من تطبيق نُهُج مجرد عقابية. ولا يمكن لنظم العدالة أن تخدم بحق المجتمع بأسره إلا عندما تدعم الأطفال ليصبحوا أعضاء بناءين في المجتمع.

[1] المادة 12، اتفاقية حقوق الطفل، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بوضع مذكرة دعوة وموارد أخرى لتوجيه ودعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى وضع حد لحرمان الأطفال من الحرية وفي سياق إقامة العدل في فرقة إطار عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم، انظر A/RES/74/136 وA/RES/75/185.

3 الفضاء الإلكتروني

ازدادت إمكانية الوصول إلى الإنترنت ونقاط الضعف الرقمية خلال العقد الماضي، خاصة بالنسبة للأطفال. وتشير التقديرات إلى أن طفلاً يدخل الإنترنت في جميع أنحاء العالم للمرة الأولى كل نصف ثانية.[32] أدى العدد المتزايد لمستخدمي الإنترنت إلى ارتفاع عالمي في عدد ضحايا الجرائم الإلكترونية ومجرمي الإنترنت المحتملين، كما توقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.[33] ويمكن أن يكون التنقل عبر تلك الأماكن الأقل تنظيماً أمراً صعباً ومزعزعاً للاستقرار بالنسبة للأطفال ومقدمي الرعاية والآباء إذا لم يتم وضع تدابير الوقاية والتصدي بشكل كامل وإتاحتها على المستوى المؤسسي، بما في ذلك آليات الإبلاغ وتدابير جبر الضرر. وفي هذا السياق، يشكل النوع الاجتماعي والعمر عاملين من عوامل الضعف لإيذاء الأطفال في الفضاء الإلكتروني.

من المرجح أن يصبح الأطفال، ولا سيما الفتيات، ضحايا لأنواع معينة من الجرائم الإلكترونية المعتمدة على الإنترنت، ولا سيما التحرش عبر الإنترنت والاتجار بالأطفال والاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويمكن أيضاً تجنيد الأطفال من قبل جماعات إجرامية ومسلحة منظمة - بما في ذلك الجماعات المصنفة كجماعات إرهابية - باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال على الإنترنت هو شكل خطير من أشكال العنف ضد الأطفال لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

العنف ضد الأطفال في الفضاء الإلكتروني جريمة معقدة للغاية للتعامل معها، حيث:

- قد يوجد الأطفال الضحايا والجناة والبيانات أو النظم التي تضر بالأطفال في ولايات قضائية مختلفة.
- يستغل الجناة حول العالم عدم وجود لوائح تنظيمية ويستخدمون تقنيات إخفاء الهوية ويستفيدون من إمكانية الوصول إلى الويب، مما يمكنهم من ممارسة نشاطهم والإفلات من العقاب.
- غالبية عناصر الأدلة المتعلقة بالجرائم المعتمدة على الإنترنت والجرائم القائمة على الإنترنت رقمية ويتطلب استخراجها وجمعها وتحليلها تقنيات متخصصة.
- ولا يمكن للدول الأعضاء التي تفتقر إلى الأدوات التقنية والقدرات المتخصصة أو الأطر أن تستجيب لبيئة الإنترنت السريعة التغير.

---

[32] انظر اليونيسف، "حماية الأطفال عبر الإنترنت: يجب حماية كل طفل من العنف والاستغلال والانتهاك على الإنترنت".
https://www.unicef.org/protection/violence-against-children-online
[33] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الجريمة الإلكترونية وكوفيد-19: المخاطر والاستجابات"، 14 أبريل 2020.

3 الفضاء الإلكتروني

إن الطبيعة الحالية لهذه الظاهرة وحجمها غير مسبوقين وتمثل تهديداً خطيراً للصحة العامة والأمن. يلعب نظام العدالة دوراً رئيسياً في التصدي للجريمة والعنف المرتكبين ضد الأطفال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي قادرة على توفير الحماية للأطفال ضحايا العنف ويمكن أن تخلق أثراً رادعة من خلال التحقيق في حوادث العنف ضد الأطفال ومقاضاة مرتكبيها.[34] ولكن النظام البيئي لمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال معقد وهناك حاجة إلى تعزيز مساءلة مقدمي خدمات الإنترنت الذين يستضيفون محتوى غير قانوني من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال.

لضمان منع العنف ضد الأطفال في الفضاء الإلكتروني والتصدي له بشكل فعّال، ستجمع الاستراتيجية الجهات المعنية من أجل:

- تطوير معارف متخصصة عن مخاطر الجريمة والعنف ضد الأطفال على الإنترنت وتعميمها من أجل تمكين المجتمعات والأطفال ليكونوا عناصر فاعلة في حماية أنفسهم؛[35]
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، ولا سيما فيما يتعلق باستغلال الأطفال والاعتداء عليهم على الإنترنت؛[36]
- تعزيز الأطر المعيارية العالمية والوطنية لزيادة حماية الأطفال من الجرائم الإلكترونية والتي تعتمد على الإنترنت، ولتعزيز المساعدة المقدمة للأطفال الضحايا من خلال نهج يركّز على الناجين.
- مواصلة دعم تطوير سياسات سليمة في هذا الموضوع في المنتديات الحكومية الدولية.

---

[34] A/RES/69/172، الجزء الثاني.
[35] ستعتمد هذه الخطوة على النتائج والتوصيات الخاصة بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى مجلس حقوق الإنسان (مارس 2023)، التي تركز على العنف ضد الأطفال في البيئة الرقمية.
[1] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل الخاص والمنسق المعني بمكافحة الاتّجار بالبشر والتكنولوجيا ضد الاتجار بالبشر، "الاستجابات السياساتية للاتجار بالبشر المسهَّلة تكنولوجيًا: تحليل للنهج الحالي واعتبارات للمضي قدماً" (فيينا، 2022)، الصفحة 3.

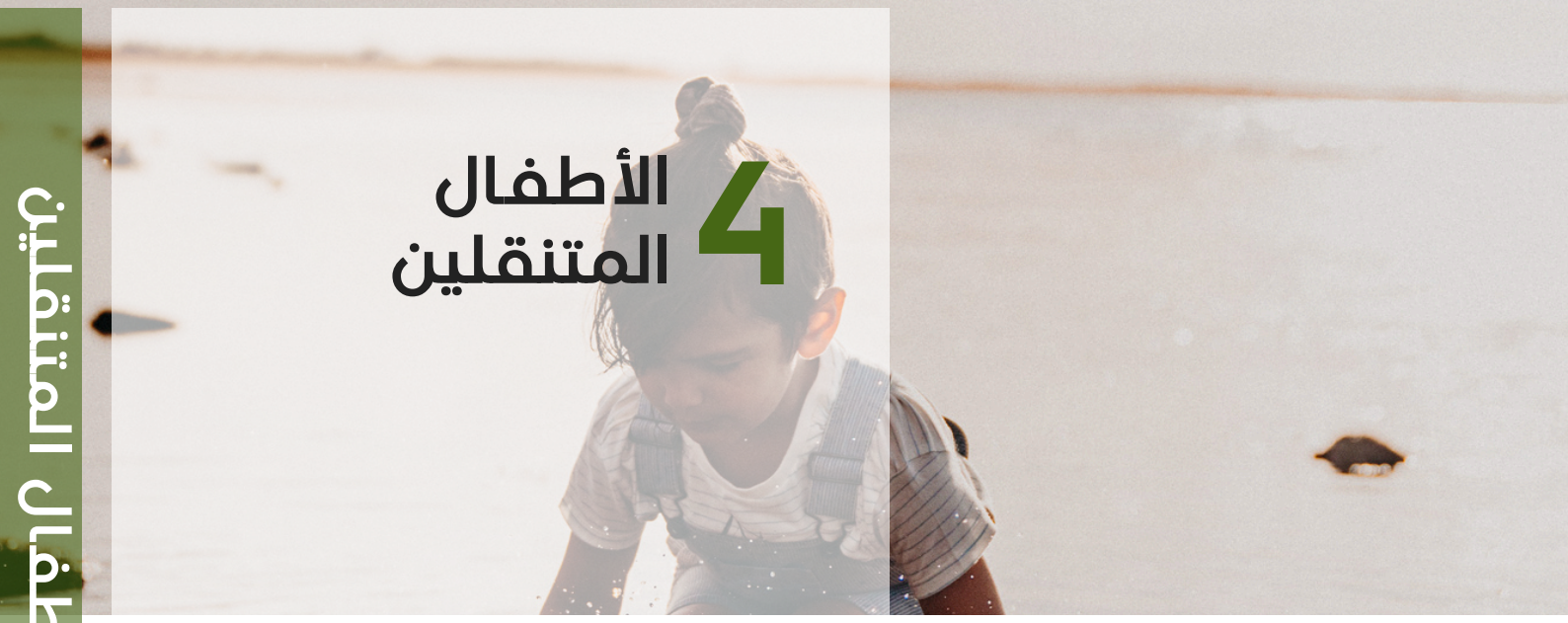

4 الأطفال المتنقلين

يمكن للجريمة والصراع والإرهاب وعدم المساواة الاقتصادية وانعدام الفرص أن تدفع الأطفال إلى التنقل. اليوم، تؤدي آثار تغير المناخ إلى تفاقم هذا الأمر حيث يتعرض 920 مليون طفل حالياً لندرة المياه و820 مليونًا يتعرضون لموجات الحر.[37] حدد مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال أزمة المناخ على أنها "عامل مضاعف للخطر" للعنف ضد الأطفال،[38] وهي مصحوبة بظواهر مناخية شديدة وندرة في الموارد مما يؤدي إلى تفاقم النزوح القسري.

وأثناء عملية العبور، قد يكون الأطفال مسافرين بدون مرافق أو مع أفراد أسرهم، وقد يلتمسون اللجوء أو يبحثون عن حياة اجتماعية أفضل، وقد يستهدفهم المتاجرون والمهرِبون، بمن فيهم المجنِدون من الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية. وتتداخل تلك الأحيان في كثير من الأحيان.

بينما يمكن للأطفال أن يشاركوا في اختياراتهم المتعلقة بالهجرة بدرجات متفاوتة، من المهم الاعتراف بأن تعرضهم للجريمة والعنف يزداد عند التنقل. يمكن أن ينفصلوا عن أفراد الأسرة أو مقدمي الرعاية، وقد يتعرضون للإصابة ونقص المساعدة وسوء المعاملة. عندما يعتمدون على مهربي المهاجرين والمتاجِرين بهم، يمكن أن يواجهوا الإهمال والتحرش والحرمان وسوء المعاملة والعنف وحتى الموت. والمخاطر أكبر بالنسبة للفتيات اللواتي قد يتعرضن للعنف القائم على نوع الاجتماعي.

قد يكون الأطفال المتنقلون أيضاً أكثر عرضة للخطر عند التعامل مع السلطات العامة والوصول إلى العدالة: فمن المرجح أن يروا حقوقهم محرومة وأن يعامَلوا بعداء، غالباً كمجرمين. وقد ينتهي الأمر بهؤلاء الأطفال إلى الاحتجاز الإداري في أماكن غالباً ما تكون مزدحمة دون فصل بين الأطفال والبالغين. ويجوز مقاضاتهم على جرائم مرتبطة بوضعهم كضحايا للاتجار أو بتهمة التهريب.

[37] أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل: تقديم مؤشر مخاطر المناخ للأطفال، منشور صادر عن اليونيسف (2021)، الصفحة 10.
[38] A/77/221 ، أزمة المناخ والعنف ضد الأطفال (منشور صادر عن الأمم المتحدة، 2022).

4 الأطفال المتنقلين

يهدف مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال هذه الاستراتيجية إلى ما يلي:

- إجراء المزيد من البحوث والتوعية بالأشكال المحددة للجريمة والعنف التي يتعرض لها الأطفال المتنقلون، ولا سيما بإدراج وصف الأطفال لتجاربهم؛
- تعزيز النُهُج المنسقة للجهات المعنية المتعددة لضمان توفير الحماية والمساعدة الملائمتين للأطفال المتنقلين، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم؛
- تطوير المزيد من المعارف بشأن مبدأ عدم المعاقبة في سياق الاتجار بالأشخاص والأحكام المتعلقة بعدم التجريم الواردة في بروتوكول تهريب المهاجرين وبناء القدرات اللازمة لفهمه؛
- إنهاء جميع حالات احتجاز الأطفال المتنقلين فيما يتعلق بالهجرة، بما في ذلك اللجوء إلى الاحتجاز الإداري بغرض ردع الهجرة غير القانونية.

10.تنفيذ الاستراتيجية

تعاون مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تحقيق أهداف متبادلة منذ عام 2012. وبهذه الاستراتيجية، تتاح لهم الفرصة لزيادة الجهود وتحقيق أثر أكبر في دعم البلاد في حماية الأطفال من الجريمة والعنف. وسيتولى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المسؤولية المشتركة عن تنفيذ الاستراتيجية ورصدها.

منفذي الاستراتيجية

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

الممثلة الخاصة للأمين العام هي مدافع عالمي مستقل عن منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. وتعمل الممثلة الخاصة للأمين العام على حشد العمل والدعم السياسي للحفاظ على الزخم حول خطة العمل وإثارة القلق المتجدد حول الآثار الضارة للعنف على الأطفال.

ترتكز ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على معايير حقوق الإنسان، وتشجيع التصديق العالمي على الاتفاقيات الدولية الأساسية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وتتعاون الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بشكل وثيق مع هيئات وآليات حقوق الإنسان وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية. كما تشجع التعاون بين الجهات المعنية بما في ذلك المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وخاصةً الأطفال والشباب.

تستفيد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال من الاستراتيجيات المتعاضدة، بما في ذلك المساهمة في الاجتماعات الاستراتيجية الدولية والإقليمية والوطنية، وتحديد الممارسات والخبرات الجيدة عبر المناطق والقطاعات والأوساط، وتنظيم البعثات الميدانية وتعزيز الدراسات والتقارير المواضيعية.

بوسع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال أن تصل في دورها إلى أعلى مستويات صنع القرار السياسي في الدول الأعضاء. وعلى الصعيد الوطني، لا يوجد مسؤول مماثل من الأمم المتحدة يتمتع بوصول رفيع المستوى وبتركيز محدد على جميع أشكال العنف ضد الأطفال في جميع البيئات، سواء خارج الإنترنت أو عبر الإنترنت.

ولذلك، يمكن للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال أن تؤدي دوراً حاسماً في تضخيم وتعزيز أهداف الأمم المتحدة للدعوة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بإنهاء العنف ضد الأطفال، وهي أهداف توضع بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم وغيره من الأعضاء المعنيين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعلاوة على ذلك، وبما أن العنف يؤثر على الأطفال في جميع البلاد، فإن الدور العالمي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال يوفر ولاية للدعوة في البلاد المرتفعة الدخل حيث لا يوجد وجود برنامجي للأمم المتحدة ولكن حيث مسألة العنف ضد الأطفال لا تزال تتطلب إجراءات أقوى من السلطات الوطنية.

ترأس الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ثلاثة فرق عاملة مشتركة بين الوكالات داخل الأمم المتحدة: الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم.

وسيساهم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال في تنفيذ الاستراتيجية من خلال عمله على تضخيم أصوات الأطفال والدعوة إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتعزيز نظم العدالة الملائمة للأطفال والمراعية للنوع الاجتماعي كجزء من الخدمات المتكاملة للأطفال من مختلف القطاعات.

وسينسق مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال تنسيقاً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتضخيم عمله من أجل وضع حد للجريمة والعنف ضد الأطفال، وذلك من خلال توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى مختلف الظواهر التي تظهر على أنها جريمة وعنف ضد الأطفال؛ وتعزيز المعايير الدولية والأدوات الإرشادية؛ ودعم العمل البرنامجي الذي يضطلع به المكتب على أرض الواقع ضمن جهود أخرى من هذا القبيل عن طريق تنسيق البعثات الوطنية وتنفيذ أنشطة مشتركة محددة الأهداف. وعلاوة على ذلك، كجزء من فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم، سيواصل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم جهود الدعوة المشتركة لفرقة العمل الأمم المتحدة بشأن إنهاء الحرمان من الحرية، بما في ذلك في سياق إقامة العدل.

لمعالجة تعرض الأطفال للعنف، ستواصل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال الدعوة إلى الاستثمار في نظم الوقاية والحماية من العنف المراعية الأطفال والنوع الاجتماعي وفي الخدمات التي تشكل العدالة جزءاً أساسياً لا يتجزأ منها.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تتمثل مهمة المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الإسهام في تحقيق السلام والأمن العالميين وحقوق الإنسان والتنمية بجعل العالم أكثر أماناً من المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب والعمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز العدالة وسيادة القانون وبناء مجتمعات قادرة على التكيف.
تعد ولايات المكتب المتعددة - بما في ذلك منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الإلكترونية والفساد والإرهاب ومراقبة المخدرات - مجالات عمل تضطلع فيها الجهات المعنية الرئيسية بدور حاسم في حماية الأطفال من الجريمة والعنف. وتقر هذه الاستراتيجية بالحاجة الملحة إلى تعميم مراعاة حقوق الطفل وحمايته في جميع الجهود المبذولة في مجالات التنمية وسيادة القانون والشؤون الإنسانية والإصلاح الأمني. وتدعو استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2021-2025)[39] إلى المشاركة الهادفة للأطفال والشباب وتمكينهم في المناقشات المتعلقة بالسياسات الدولية، وتشدد على أن حمايتهم ستصبح جزءاً هاماً من عمل المكتب. وفي هذا الصدد، دعا المكتب إلى وضع إطار لضمان ترشيد تلك الجهود في جميع عملياته.

[39] https://www.unodc.org/unodc/strategy/index.html

داخل قسم منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (شعبة شؤون المعاهدات) وضمن ذلك القسم، سيضطلع الفريق المتخصص العامل على إنهاء العنف ضد الأطفال بمهمة تنسيقية تدعم تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع جميع الأقسام والفروع ذات الصلة التابعة للمكتب، ولا سيما فرع البحوث والتحليل وفرع منع الإرهاب وفرع الجريمة المنظمة وقسمه المعني بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والبرنامج العالمي بشأن الجريمة السيبرانية.

يضم فريق إنهاء العنف ضد الأطفال بالمكتب خبراء قانونيين يعملون على ضمان امتثال القوانين والسياسات الوطنية للمعايير والقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وتهيئة الظروف اللازمة لحماية الأطفال من الجريمة والعنف. كما يضم خبراء الدعم النفسي والاجتماعي المتخصصون في تدابير الدعم التي تركز على الطفل والملائمة من الناحية الإنمائية. وركز خبراء إدارة المعارف بالفريق على تحديد وإنتاج ونشر قاعدة معارف متخصصة لتعزيز حماية الأطفال في إطار مجالات ولاية المكتب. كما يضم الفريق خبراء الإعلام والتواصل وخبراء الرصد والتقييم المتخصصون في استراتيجيات التواصل وتحديد ورصد وقياس أثر عمل المكتب للنهوض بحقوق الطفل وتعميمها.

استناداً إلى ولاياتها ومواردها، ستدعم الاستراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز دوره كعامل كحافز لإدماج حقوق الطفل في جهود أوسع نطاقاً في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح الإنمائي، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة،[40] وذلك عن طريق ما يلي:

- **تحديد الالتزامات بتحقيق نتائج جديدة:** سيواصل مديرو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحديد التزامات جديدة للنهوض برؤية الاستراتيجية المتمثلة في تحرير الأطفال من الجريمة والعنف، وذلك بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بإنهاء العنف ضد الأطفال في قسم منع الجريمة والعدالة الجنائية. وسيتواصل ذلك من خلال تعزيز التنسيق الداخلي والترابط بين ركائز تدخل المكتب.

- **تعزيز البرامج المتكاملة:** يشدد النهج المنهجي الذي وضعه المكتب للتصدي للجريمة والأشكال الخطيرة للعنف ضد الأطفال على دور نظام العدالة بالتعاون مع القطاعات الأخرى، مما يتيح فرصة لإدماج العمل المتعلق بإنهاء العنف ضد الأطفال في مجالات أخرى صدر بها تكليف من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مما يمهد السبيل للبرامج المتسقة من المستوى العالمي إلى الميدان.

- **تعزيز الابتكار:** سينسق الفريق المعني بإنهاء العنف ضد الأطفال مع جميع فرق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (من جميع شُعب مقر المكتب والمكاتب الميدانية)، ولا سيما فريق المعارف والابتكارات التابع لقسم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وسيعمل على تحديد التهديدات والفرص الناشئة من أجل إرشاد الدول الأعضاء وتطوير معارف جديدة ومتخصصة دعماً لأهداف الاستراتيجية. وسينشئ الفريق أيضاً شبكة من الشراكات لتعزيز نشر أهداف الاستراتيجية من خلال ثقافة الابتكار.

[1] للمزيد من المعلومات حول إصلاح الأمم المتحدة، يرجى زيارة: متّحدون من أجل الإصلاح.

- **تعزيز القدرة المؤسسية عن طريق ضمان التماسك والاتساق في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة:** سيقوم الفريق المعني بإنهاء العنف ضد الأطفال بتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز المعارف والإجراءات الفنية الرامية إلى تعميم مراعاة الامتثال لحقوق الطفل في جميع المجالات التي صدر بها تكليف من المكتب، وذلك بالشراكة مع دائرة إدارة الموارد البشرية. وسيشمل ذلك تعزيز ثقافة التعلم والمساءلة فيما يتعلق بحقوق الطفل وحماية الطفل في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

- **البناء على إنجازات عمل المكتب من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال:** عمل المكتب منذ سنوات على دعم الدول الأعضاء لإنهاء الجريمة والعنف ضد الأطفال. إن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في إطار البرنامج العالمي لإنهاء العنف ضد الأطفال، من حيث وضع المعايير وإنتاج المعارف المتخصصة والشراكة مع الجهات الدولية والوطنية المعنية الرئيسية، وضعت الأساس لمواصلة تطوير أنشطة المكتب في هذا المجال والتي تنفذ اعتباراً من عام 2023 في إطار البرنامج العالمي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يركز على الناس التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وساهم المكتب أيضاً في تعزيز التصدي العالمي للجرائم الإلكترونية والاتجار بالأطفال وتهريبهم في إطار العمل المعياري والبحوث ومستويات التعاون التقني من خلال عمل فرع المكتب للبحوث والتحليل والبرنامج العالمي بشأن الجريمة السيبرانية والبرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

- **تعزيز نهج متسق على المستوى المشترك بين الوكالات:** وفقاً لقرار الجمعية العامة بشأن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص،[41] يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دور المنسق الدائم لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص الموجود في قسم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التابع له. وفي عام 2023، سيعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بإنهاء العنف ضد الأطفال بشكل وثيق ضمن إطار عمل اللجنة الدولية لتوفير التوجيه الأساسي بشأن منع الاتجار بالأطفال ومكافحته وضمان اتباع نهج منسق عبر أعضاء المجموعة.

سيتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال خطة عمل مشتركة للفترة 2023-2024 والتي سيتم تحديثها بشكل مستمر.

[41] A/RES/61/180 .

الشراكات

سيستفيد تنفيذ الاستراتيجية من الجمع بين الشراكات القائمة والشبكات الواسعة لدى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما سيتم جذب شركاء جدداً من خلال مواصلة التواصل والابتكار.

ستُستَخدَم هذه الاستراتيجية لتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وتيسير التعاون المتعدد الأطراف عبر القطاعات، مما يزيد من فرص التعلم ويعزز الخطاب بشأن حماية الأطفال من الجريمة والعنف. ومن المتصور أن يشمل الشركاء ما يلي:

الدول الأعضاء

ستواصل الدول الأعضاء تولي الدور السياسي الرائد من خلال استعدادها والتزامها بإدماج حقوق الطفل في جهود الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والإنمائي الأوسع نطاقاً، وتعزيز نظم حماية الطفل، والنهوض بالإصلاح القانوني والسياساتي والمؤسسي القائم على الأدلة من أجل منع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

كيانات الأمم المتحدة

تماشياً مع إصلاح الأمم المتحدة، ستكون هذه الاستراتيجية فرصة لتعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة بهدف مواءمة الأولويات والخطط وزيادة الموارد إلى أقصى حد وتجنب ازدواجية الجهود. وعلى الصعيد العالمي، سيتم ضمان ذلك من خلال آليات التنسيق القائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي السياق الوطني، من خلال تنشيط نظام المنسقين المقيمين وتوثيق التنسيق مع الأعضاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري.

الشركاء غير الحكوميين وشركاء المجتمع المدني

تهدف الاستراتيجية إلى الجمع بين منظمات حقوق الطفل ومنظمات حماية الطفل، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي ستستفيد من هذه الاستراتيجية من خلال ما يلي:

- الاستفادة من نقاط القوة في شراكة مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال تنسيق النُهُج وتخطيط العمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة؛
- الانضمام إلى جهود التوعية والدعوة وتجسيد الرسائل الرئيسية؛

- دعم تكوين المعارف والابتكار من خلال إقامة شراكات مشتركة في مجال البحوث.

المراكز البحثية ('Think Tanks')وشركاء البحوث والأوساط الأكاديمية

ستكون مراكز الفكر والشركاء البحثيون والمؤسسات الأكاديمية شركاء حاسمين في إطار الاستراتيجية، حيث ستسهم ببحوث عالية الجودة وصارمة عن الاتجاهات الحالية في الجريمة والعنف ضد الأطفال، ونُهُج واعدة للمنع والاستجابة. وقد تتيح المؤسسات الأكاديمية أيضاً فرصاً للتوسع السريع في جهود تنمية القدرات عن طريق دعم فرص التعلم للمسؤولين متعددي القطاعات.

الأطفال والشباب

تماشياً مع مبدأ الإدماج، أو مبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا"، ستعتمد الاستراتيجية على الشبكة الواسعة التي تشكل جزءاً من أنشطة التوعية التي يقوم بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وتعزز إدماج الأطفال والشباب في القضايا التي تتعلق بالعنف ضد الأطفال. وستتوسّع الاستراتيجية في هذا النهج من خلال زيادة التوعية وحشد الأطفال كعناصر فاعلة في حماية أنفسهم من الجريمة والعنف. وسيعزز أيضاً إشراك الأطفال في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ستعزز الاستراتيجية وتزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص بين كيانات الأعمال التجارية المحلية والمؤسسات المالية الدولية كوسيلة لتيسير النُهج الموجهة نحو الحلول والابتكار من أجل منع الجريمة والعنف ضد الأطفال والتصدي لهما.

حشد الموارد

دعم الميزانية من أجل تحقيق العائدات في المستقبل

تشير التقديرات إلى أن العنف ضد الأطفال يكلف نحو 7 تريليونات دولار أمريكي سنوياً،[42] في حين أن منع العنف رمزي بالمقارنة. وكجزء من الجهود الرامية إلى حشد الموارد لضمان توفير موارد مالية مرنة وكافية للاستراتيجية، سيضع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خطة مخصصة لحشد الموارد متأصلة في مفهوم الاستثمار من أجل العائدات المستقبلية والحماية من الآثار المالية للجريمة والعنف.

[42] باولا بيريزنيتو وآخرون، التكاليف والأثر الاقتصادي للعنف ضد الأطفال (لندن، معهد التنمية الخارجية 2014).

التركيز على الشراكات

سيشمل حشد الموارد أيضاً التركيز على الشراكات المتعددة الأطراف والقطاعات. وسيكون للجهود المشتركة والتي تتمركز حول الشراكات أثر مضاعف يمكن من خلاله تبسيط الموارد من أجل اتباع نهج التنفيذ الأكثر كفاءة وفعالية.

وبالإضافة إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المالية والعينية القائمة، ستشمل خطة حشد الموارد التوعية وإشراك شركاء الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي والجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تحركها المصالح والأهداف المتبادلة.

نهج شامل لبناء الثقة والحفاظ عليها

ستشمل خطة الاستراتيجية لحشد الموارد المشاركة المنتظمة مع الشركاء الحاليين والتواصل مع الشركاء الجدد أو المحتملين من خلال الحوار المستمر حول القضايا الرئيسية وتبادل المعلومات بشكل منتظم. ومن خلال هذه التبادلات، سيشجع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المواءمة مع حقوق الطفل والاستثمار فيها، مع زيادة ثقة المانحين.

التواصل

ستُستَخدَم قوة التواصل الاستراتيجي لتعزيز رؤية أن «الأطفال في جميع أنحاء العالم متحررون من الجريمة والعنف» في إطار خطة تواصل مصممة خصيصاً وتستند إلى أهداف الاستراتيجية. وستقود خطة التواصل تنفيذ أنشطة التواصل والإعلام مع الحفاظ على المرونة لاستيعاب الاتجاهات المتغيرة والديناميات السياقية واحتياجات الجهات المعنية.

ستؤدي تدفقات المعلومات الرأسية والأفقية إلى زيادة الاتساق داخل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفيما بينهما، لتوجيه الجهود المشتركة عبر جميع ركائز التدخل الخمس من خلال مواءمة الرسائل الرئيسية داخل الوكالات وفيما بينها من الجهود العالمية إلى الجهود المحلية، من أجل تحقيق أكبر قدر من التأثير.

سيُستَخدَم التواصل لتعزيز المساءلة والتقدم المحرز في الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية. كما سيُستَخدَم التعلُّم والمعرفة اللذان تحققا أثناء تنفيذ هذه الاستراتيجية في تشكيل التواصل الاستراتيجي.

سيُستَخدَم التواصل الاستراتيجي أيضاً لتبادل المعلومات بانتظام مع الجهات المعنية بشأن النجاحات والإنجازات من أجل تحسين هذه المبادرات وزيادة إبرازها. وسيُبذَل جُهد لضمان تطبيق أشكال إبداعية وابتكارية للتواصل تظل ذات صلة بمجموعة واسعة من الجهات المعنية، بمن فيهم الممارسون والمهنيون في مجال حقوق الطفل والدول الأعضاء والمسؤولون متعددو القطاعات والشركاء من القطاعين الخاص والعام والمجتمعات المحلية والأسر والشباب والأطفال أنفسهم.

رصد الأداء وآثاره

ستستخدِم الاستراتيجية إطاراً وخطة مشتركة للرصد والتقييم والتعلم لمراقبة التأثير والنتائج المحققة من خلال خطة عمل الاستراتيجية. وسيطبق هذا الإطار والخطة ثلاثة مؤشرات رئيسية للتغيير المستدام:

1. زيادة الوعي بحقوق الطفل وفهمها والمسائل الرئيسية المتعلقة بالجريمة والعنف ضد الأطفال؛
2. التغييرات في السلوك، أو الإجراءات والأنشطة التي تؤدي إلى حماية أفضل للأطفال على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة؛
3. التغييرات في الخدمات والسياسات والنظم والمؤسسات لتيسير منع الجريمة والعنف والتصدي لهما.

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال
https://violenceagainstchildren.un.org
المقر الرئيسي للأمم المتحدة
مدينة نيويورك، نيويورك
الولايات المتحدة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
https://www.unodc.org | https://www.unodc.org/endvac
مركز فيينا الدولي
صندوق البريد 500
1400 A فيينا
النمسا

اليكساندرا مارتينز
رئيسة الفريق
الفريق المعني بإنهاء العنف ضد الأطفال
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

alexandra.martins@un.org
https://www.unodc.org/endvac
صندوق البريد 500، 1400 A فيينا، النمسا

تيا ماشايدزي
مسؤولة حماية الطفل
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

tea.machaidze@un.org
https://violenceagainstchildren.un.org
نيويورك، الولايات المتحدة | FF-1714C

فيينا، نوفمبر 2023

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال
https://violenceagainstchildren.un.org
المقر الرئيسي للأمم المتحدة
مدينة نيويورك، نيويورك
الولايات المتحدة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
https://www.unodc.org | https://www.unodc.org/endvac
مركز فيينا الدولي
صندوق البريد 500
1400 A فيينا
النمسا

اليكساندرا مارتينز
رئيسة الفريق
الفريق المعني بإنهاء العنف ضد الأطفال
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة

alexandra.martins@un.org
https://www.unodc.org/endvac
صندوق البريد 500، 1400 A فيينا، النمسا

تيا ماشايدزي
مسؤولة حماية الطفل
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام
المعنية بالعنف ضد الأطفال

tea.machaidze@un.org
https://violenceagainstchildren.un.org
نيويورك، الولايات المتحدة | FF-1714C

فيينا، نوفمبر 2023